السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة الأردنية الهاشمية

معالي الرئيس الأستاذ نصر حجي

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

السلام عليكم .

أتشرف بمخاطبة المؤتمر نيابة عن معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة الأردنية الهاشمية، الذي حالت ظروف طارئة دون حضوره.

اسمحوا لي بداية أن أعبر عن شكري وشكر أعضاء الوفد الأردني للحكومة المغربية لاستضافتها الكريمة لهذا المؤتمر و لنا جميعا، و عن سعادتي بهذه الفرصة للقاء هذا الجمع المتميز.....

لعل هذا المنبر هو المكان المناسب لنا لنقول كل كلمات الشكر للاتحاد الدولي للاتصالات على جهوده القيمة في سبيل تطوير و زيادة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العالم، والتي نثمنها عاليا.

دعوني أحدثكم قليلا عن الأردن و عن تجربته في مجال الاتصالات، عن هذا البلد الشاب الذي قرر و من خلال قيادته الشابة ذات الرؤيا المتقدمة أن يخطو

خطوات واثقة و سريعة، بل أن يحقق قفزات نوعية نحو اقتصاد المعلومات و المعرفة و نحو توسيع مجال مساهمته في المعرفة الاقتصادية ليكون في قلب عالم التطور، وليصبح واحة للتقنية يستفيد منها كل من يساهم في الاستثمار في قدراتنا البشرية الشابة و بما سيساهم في خلق فرص عمل نوعية للأردنيين محليا و إقليميا و عالميا.

شعارنا أن الفرص كما التحديات كبيرة جداً، و عليه نحن نبحث عن الفرصة في ضوء الفهم الصحيح لمواردنا وإمكانياتنا، و نقول لكل من يعمل معنا و لكل من يؤمن بالاستثمار في بلدنا ما يقوله لنا ملكنا جلالة الملك عبد الله الثاني " لا تقولوا لنا ما هي المشاكل أو العوائق، بل قولوا لنا ما الذي يجب أن نفعله لإحداث التغيير الايجابي لنعمل عليه فورا".

لقد قامت الحكومة الأردنية في عام 95، و بوقت مبكر نسبيا، بإصدار قانون حديث للاتصالات، تم من خلاله فصل مهام رسم السياسات العامة للقطاع وإسنادها إلى وزارة الإتصالات، عن مهام التنظيم التي أسندت إلى هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وعن مهام التشغيل مع إعطاء الأولوية هنا للقطاع الخاص، و قد تم بالفعل خصخصة الشركة الوطنية للاتصالات و تم تسجيل البريد الأردني كشركة منفصلة على طريق خصخصتها، كما تم خلال العام الحالي تحديث هذا القانون مرة أخرى بما تضمن إنشاء وزارة جديدة متخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإعادة هيكلة هيئة تنظيم القطاع لتعزيز قدراتها و استقلاليتها وتوسيع مهامها وفصل قراراتها تماما عن قرارات الحكومة.

كما كلفت هذه الوزارة بالإشراف على قطاع تكنولوجيا المعلومات لدعم القطاع و للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من خلال تطوير البنية التحتية للقطاع و تشجيع الاستثمار فيه و تبسيط الإجراءات و وضع برامج تعليمية و تدريبية متقدمة في مجال تقنية المعلومات.

تعمل هذه الوزارة اليوم ضمن برنامج واضح يصب في الأهداف الوطنية للمملكة، و قد بدأنا أولا بالتركيز على مراجعة البيئة التشريعية لتتأكد من خلق البيئة المناسبة و التركيز على شفافية القوانين و التشريعات ذات العلاقة بما فيها قانون المعاملات الالكترونية الذي تم إصداره و قوانين الاستثمار و الشركات و حماية الملكية الفكرية.

هذا و ننطلق في جميع برامجنا من أهمية الشراكة الفاعلة ما بين القطاعين العام و الخاص لتحقيق تنمية القطاع و نسعى دوما لخلق الفرص للقطاع الخاص من خلال جميع المبادرات.

تتجه الحكومة من خلال سياستها المعلنة و ضمن مراحل التطور الاقتصادي للمملكة إلى المساهمة في انفتاح الاقتصاد الأردني تدريجيا على السوق العالمي و إلى إزالة العوائق أمام حرية دخول المنافسة، و قد حرصت الحكومة في هذا الإطار على الانضمام إلى العديد من المنظمات و الاتفاقيات الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية، و اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، و اتفاقيات الشراكة الأوروبية و اتفاقيات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية و غيرها، و قد قدم الأردن في هذا السياق عدد من ألالتزامات الطوعية التي يمكنها أن تساهم في جعل الأردن بيئة جاذبة للاستثمار في العديد من القطاعات و منها قطاع الاتصالات بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير القطاع و توفير أفضل خدمة ممكنة

وبأفضل سعر ممكن للمواطن الأردني، فنحن نرى أن التزاماتنا هذه تلتقي تمام مع أهدافنا الوطنية.

في الحقيقة يشهد قطاع الاتصالات في الأردن اليوم تطورات عديدة، و قد قطعنا شوطا هاما فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بإنهاء الانفرادية المزدوجة في سوق الاتصالات المتنقلة بنهاية عام 2003 و سيتم قريبا البدء بالدراسة المتعلقة بإنهاء الاحتكار في سوق الاتصالات الثابتة بنهاية عام 2004، حيث ستقوم الوزارة وفي ضوء نتائج هذه الدراسات بتحديد السياسات التي سيتم إتباعها لإدخال المنافسة مع التركيز على أهمية الاستفادة من تجارب الآخرين. كما تقوم أيضا هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بدراسة نظام التوصيل البيني ما بين الشبكات و المشغلين للتأكد من وجود نظام عادل يعتمد أسس واضحة بهذا الخصوص، و بمراجعة خطة الترقيم، عدا عن قيامنا بالمساعدة على إنشاء وحدة خاصة مشتركة لإدارة طيف الترددات على المستوى الوطني و بأفضل كفاءة ممكنة.

لن أطيل عليكم أكثر من هذا و يكفيني أن أقول لمؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات أن الأردن اليوم يرى التكنولوجيا و يتبناها في كافة برامجه على أنها الوسيلة الوحيدة التي ستمكنه من تحقيق كافة أهدافه التنموية الوطنية و على كافة مستوياتها: سواء في التعليم و تطوير الموارد البشرية من خلال بناء شبكات الاتصال التعليمية الوطنية ذات السعات العالية و تطوير التعلم الالكتروني و المحتوى التعليمي، أو في مجالات

الحكومة الالكترونية، تطوير صناعة البرمجيات، زيادة الصادرات الوطنية وجذب الاستثمار، وذلك بهدف خلق فرص العمل و دفع عجلة الاقتصاد.

أتمنى لمؤتمر المندوبين المفوضين تحت القيادة الحكيمة لمعالي الأستاذ نصر حجي ونوابه الأفاضل ورؤساء اللجان المنتخبين، كل التوفيق في توجيه هذا المؤتمر للوصول إلى قرارات تعكس أهداف وتطلعات الدول الأعضاء، ورسم الاتجاهات العامة لتنمية الاتحاد الدولي من خلال معالجة القضايا الملحة حول حقوق الدول الأعضاء وأعضاء القطاع وواجبات كل منها، وهيكل الاتحاد، وإدارة أعمال الاتحاد وسير أعماله.

أرجو أن أبين أن الوفد الأردني ملتزم بالتعاون مع رئاسة المؤتمر والوفود الكريمة لإنجاح المؤتمر.

وقبل أن اختم كلمتي هذه أجد من الواجب التقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للمغرب الشقيق ملكا وحكومتا وشعبا على حسن استضافتهم لنا، متمنينا للمملكة المغربية المزيد من التقدم والازدهار تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

أشكر لكم حسن استماعكم

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته